

مهاجمة الشيعة جزء من استراتيجية داعش لتحدي طالبان

نساء وأطفال، بعيدا عن مكان التفجير، وحشودا خائفة في الشوارع.

وقال أمين الله وهو شاهد كان شقيقه في المسجد "بعدها سمعت صوت الانفجار اتصلت بشقيقي لكنه لم يجب".

وتابع "مشيت باتجاه المسجد ووجدت شقيقي مصابا ومغمى عليه. أخذناه على الفور إلى مستشفى أطباء بلا حدود".

وقالت مدرّسة في قندوز إن الانفجار وقع قرب منزلها وتسبب بمقتل عدد من جيرانها. وأضافت "لقد كان حادثا مرعبا جدا".

وروت "قتل وجرح العديد من جيراننا.. أحدهم يبلغ 16 عاما. لم يتمكنوا من العثور على نصف جثته. وقتل جار آخر عمره 24 عاما". وتعتبر قندوز بسبب موقعها نقطة عبور رئيسية للتبادلات الاقتصادية والتجارية مع طاجيكستان.

وكانت المدينة مسرحا لمعارك دامية فيما كانت طالبان تشق طريقها للعودة إلى السلطة هذا العام. وغالبا ما كان المسلمون الشيعة مستهدفين من المتطرفين السنة، وقد واجهوا بعض أعنف الاعتداءات في أفغانستان.

55
شخصا قُتلوا في الهجوم الانتحاري الذي استهدف مسجدا شيعيا في قندوز

ويشكل الشيعة حوالي 20 في المئة من السكان الأفغان. العديد منهم من الهزارة، وهي مجموعة إثنية تعرضت لاضطهاد شديد في أفغانستان لعقود.

وفي أكتوبر 2017، استهدف انتحاري من تنظيم الدولة الإسلامية مسجدا شيعيا فيما كان المصلون مجتمعين لإداء صلاة العشاء في غرب كابول، ما أسفر عن مقتل 56 شخصا وإصابة 55 بينهم نساء وأطفال.

وفي مايو من العام الحالي، أسفرت سلسلة من التفجيرات خارج مدارس في العاصمة عن مقتل 85 شخصا على الأقل، معظمهم فتيات صغيرات. وأصيب أكثر من 300 شخص في هذا الهجوم على الهزارة.

وقالت الأمم المتحدة في أفغانستان إنها "تسهر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بسقوط عدد كبير من الضحايا" في الهجوم الذي وقع الجمعة ووصفته بأنه "جزء من نمط مقلق من العنف".

وقال المفوض السامي لدى الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي للصحافيين في جنيف إن التفجير كان "مؤشرا على أن الانهيار الداخلي (لأفغانستان) قد يترجم أيضا إلى تجدد اندعام الأمن".

وأضاف أن هذا قد يؤدي إلى "المزيد من الضحايا والمزيد من الهجمات الإرهابية والمزيد من عدم الاستقرار. وهذا أيضا أمر يجب أن نقلق بشأنه جميعا".



هجوم دام

قندوز (أفغانستان) - يُسلط الهجوم الدموي الذي استهدف مسجدا شيعيا في ولاية قندوز الواقعة شمال شرق أفغانستان الضوء على جزء من استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لتحدي طالبان والذي يتمثل في مهاجمة الأقلية الشيعية في البلاد.

وأعلن تنظيم داعش - ولاية خراسان في بيان له مسؤوليته عن الهجوم وذلك بعد أن شنّ مؤخرا العديد من الهجمات التي كانت بمثابة رسالة تحدٍ إلى طالبان خاصة أن آخر هجوم كان بالقرب من مسجد تقيم فيه الحركة مجلس عزاء لوالدة الناطق باسمها ذبيح الله مجاهد في كابول.

وقتل 55 شخصا على الأقل في الهجوم الانتحاري الذي تم شنه الجمعة كما أعلن مسؤول في طالبان، في أعنف هجوم منذ مغادرة القوات الأميركية البلاد.

وقال المسؤول المحلي في طالبان في قندوز مطيع الله روحاني إن التفجير الدامي كان هجوما انتحاريا. وقتل وأصيب العشرات من الأشخاص من الشيعة في الانفجار الذي لم تعلن أي جهة بعد عن مسؤوليتها عنه، لكن يبدو أن الهدف منه هو تحدي طالبان التي سيطرت على الحكم في البلاد.

وأفاد طبيب في مستشفى قندوز المركزي طالبا عدم الكشف عن اسمه "حتى الآن، تسلمنا 35 جثة وأكثر من 50 جريحا".

وأعلنت عيادة منظمة أطباء بلا حدود على تويتر حصيلة مؤقتة تفيد بتسلمها 20 جثة ومصابة 90 جريحا.

وكان الناطق باسم طالبان ذبيح الله مجاهد قال في وقت سابق إن "انفجارا حصل في مسجد لمواطنينا الشيعة" في قندوز.

وكان تنظيم داعش، العدو اللدود لطالبان، أعلن ارتكاب فظائع مماثلة أخيرا.

وقال سكان في قندوز، عاصمة الولاية التي تحمل الاسم نفسه، إن التفجير استهدف مسجدا شيعيا خلال صلاة الجمعة.

ووصف زلمي الكزاي، وهو رجل أعمال محلي هرع إلى مستشفى قندوز للترجع بالدم، المشاهد بـ"المروعة". وروى أن "سيارات الإسعاف كانت عائدة إلى مكان الحادث لنقل القتلى".

وقال عامل إغاثة في المستشفى التابع لمنظمة أطباء بلا حدود في المدينة إن هناك مخاوف من ارتفاع حصيلة القتلى.

وأضاف "المئات من الأشخاص يتجمعون عند البوابة الرئيسية للمستشفى وي يكون أقاربهم، لكنّ مسلحين من طالبان يحاولون منع التجمعات تحسبا لحدوث تفجير آخر".

وأظهرت صور انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي لم يتسن التحقق من صحتها على الفور جثتا ملطخة بالدماء ملقاة على الأرض. وأظهرت صور أخرى أعمدة من الدخان تتصاعد في الهواء فوق قندوز.

وأظهر مقطع فيديو آخر رجالا يهتمون بأشخاص من بينهم

تصاعد التكهّنات بشأن إقالة محافظ البنك المركزي التركي في ظل أزمة الليرة

تأخر شهاب قاوجي أوغلو في خفض سعر الفائدة يثير حفيظة أردوغان



أردوغان يضيء بالكثير من محافظي البنك المركزي الراقضين لتطبيق أفكاره

أردوغان، الذي يصف نفسه بأنه عدو لأسعار الفائدة، سعى منذ فترة طويلة لتطبيق إجراءات التحفيز رغم ارتفاع التضخم. ونتيجة لذلك سجلت الليرة مستويات منخفضة قياسية.

ولم يتطرق أردوغان علنا إلى خفض أسعار الفائدة ورفض البنك المركزي التعليق على مزاعم التدخل في سياساته النقدية.

وترى أوساط سياسية تركية أن أردوغان يسعى للتفصي من مسؤولية حالة التدهور الاقتصادي التي تشهدها تركيا.

وقالت ميرال أكشينار زعيمة حزب الخير التركي المعارض في وقت سابق إن أردوغان قد يقلل محافظ البنك المركزي قريبا إذ يتناسب مع النمط المعتاد للرئيس المتمثل في "التنصل من المسؤولية" بعد القرارات السيئة.

وذكرت المصادر، المقربة من الرئاسة، أن أردوغان يشعر بخيبة أمل لأن قاوجي أوغلو لم يتمكن من خفض التضخم في الأشهر القليلة الماضية. وتراجعت الليرة التركية واحدا في المئة إلى مستوى قياسي منخفض مقابل الدولار الجمعة تحت وطأة مخاوف بشأن مصداقية السياسة النقدية وكذلك قوة الدولار.

تصاعدت التكهّنات بأن يُقدم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على إقالة محافظ البنك المركزي شهاب قاوجي أوغلو الذي فقد التواصل بأردوغان منذ أسابيع في ظل تأخر خفض سعر الفائدة، وسط تدهور حاد لليرة التركية ترجمه التراجع القياسي لها مقابل الدولار الجمعة.

أنقرة - تزايدت التوقعات الجمعة بأن يقوم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإقالة محافظ البنك المركزي شهاب قاوجي أوغلو مع تراجع قياسي لليرة مقابل الدولار، وسط تصاعد المخاوف بشأن مصداقية السياسة النقدية وقوة الدولار.

أوغلو، بعد أقل من سبعة أشهر من إقالته لسلفه. وأضافت المصادر أن الاثنين لم يتوصلا كثيرا في الأسابيع الماضية. وذكرت المصادر، التي طلبت عدم الكشف عن هويتها بسبب حساسية الأمر، أن أردوغان يشعر بخيبة أمل من تأخير خفض سعر الفائدة حتى الشهر الماضي فقط. وقالوا إنه لم يتضح ما قد يفعله أردوغان إذا أقدم أصلا على أي تصرف. ولم يرد مكتب الرئاسة على طلبات للتعليق على ثقة أردوغان في قاوجي أوغلو.

وكان أردوغان قد أقال فجأة ثلاثة محافظين للبنك المركزي خلال العامين ونصف العام الماضية بسبب خلافات سياسية، مما أدى إلى تقويض الليرة النقدية والقدرة على التنبؤ بها.

وقال محللون إن خفض المفاجئ لسعر الفائدة الشهر الماضي كان دليلا آخر على التدخل السياسي نظرا لأن

دباب أردوغان على التضحية بمحافظي البنك المركزي، خاصة في ظل رفضهم لتطبيق أفكاره الشعبوية التي لا تقنع الخبراء الاقتصاديين والتي من بينها تخفيض سعر الفائدة.

وقالت ثلاثة مصادر مطلعة إن الرئيس التركي أردوغان بدأ يفقد الثقة في محافظ البنك المركزي قاوجي

وإلى أن هذا التعاون بينها في مسعى للإطاحة بالرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية في الانتخابات العامة المقرر تنظيمها في العام 2023.

ويرى مراقبون أن هذا التعاون يُفاقم الضغوط على أردوغان في وقت تشير فيه استطلاعات الرأي إلى تراجع التأييد للحالف الحاكم الذي يترعّمه.

وقال المشاركون في المحادثات إن الأحزاب الستة عقدت ثالث اجتماع لها الثلاثاء وتعزم عقد اجتماعات أسبوعية للاتفاق على مبادئ مشتركة بحلول نهاية العام، وذلك لتوسيع نطاق التنسيق بينها الذي جعلها توجه ضربة لأردوغان في الانتخابات المحلية عام 2019.

وقال المحلل السياسي مراد يتكين "تجرب المعارضة في تركيا شيئا لم يجربه أحد من قبل هو الاتحاد في مواجهة الحكومة".

أحزاب معارضة تركية تكثف التنسيق للإطاحة بأردوغان

حزب العدالة والتنمية المستمر منذ عقدين.

وقال محرم أريك نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري الذي حضر المحادثات أيضا إن تركيا "مسحوبة إلى شفا هاوية" بالنظام الرئاسي الذي يضع سلطات أكبر بكثير في يد رئيس الدولة.

وأضاف أن "مشاكل المواطنين تتفاقم في ظل نظام الرجل الواحد هذا.. نظام برلماني قوي سيوحي بالثقة".

واستنكر بولنت توران النائب البارز عن حزب العدالة والتنمية محادثات استعادة النظام البرلماني، واصفا إياها بأنها "رجعية".

وقال إن النظام الجديد عمل بشكل طيب وقتل عدم الاستقرار السياسي. ومع ذلك، لا يشارك في المحادثات ثاني أكبر حزب معارض وهو حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد والذي قال إنه لا يسعى للانضمام إلى أي ائتلاف.

هدفها هو التخلص من النظام الرئاسي الذي بدأ العمل به في عام 2018 والعودة إلى النظام البرلماني.



وقال بهادر أرديم نائب رئيس حزب الخير إن "الأحزاب الستة اتفقت على التركيز على قضايا مثل استقلال القضاء ووسائل الإعلام والجامعات، والقوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية والانتخابات، بهدف تعزيز الفصل بين السلطات والديمقراطية". وقال "تجمع هذه الأحزاب الستة معا يمنح الناس الثقة بدلا من الانقسام، هناك تجمع، نوحّد على أرض مشتركة". وأضاف أن هذا يخالف ما قال إنه استقطاب في ظل حكم

وبتراجع التأييد لحكومة أردوغان وسط انتقاد لإدارتها للمتعاقب الاقتصادية مثل معدلي التضخم والبطالة المرتفعين، وجائحة كوفيد - 19، وحرائق الغابات، والفيضانات.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن نسبة التأييد لحزب العدالة والتنمية تتراوح بين 31 و33 في المئة انخفاضا من 42.6 في المئة في الانتخابات البرلمانية عام 2018.

كما تشير الاستطلاعات إلى أن نسبة التأييد لحزب الحركة القومية حليف حزب العدالة والتنمية تتراوح بين ثمانية وتسعة في المئة نزولا من 11.1 في المئة، وهي نسب تعني أن يفقد أردوغان السيطرة على البرلمان في الانتخابات المقبلة.

وقال المشاركون إن محادثات الأحزاب المعارضة تهدف إلى تحديد المبادئ المشتركة بينها وليس الاتفاق على مرشح لانتخابات الرئاسة لأن

أنقرة - كثفت ستة أحزاب سياسية معارضة في تركيا التعاون بينها في مسعى للإطاحة بالرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية في الانتخابات العامة المقرر تنظيمها في العام 2023.

ويرى مراقبون أن هذا التعاون يُفاقم الضغوط على أردوغان في وقت تشير فيه استطلاعات الرأي إلى تراجع التأييد للحالف الحاكم الذي يترعّمه.

وقال المشاركون في المحادثات إن الأحزاب الستة عقدت ثالث اجتماع لها الثلاثاء وتعزم عقد اجتماعات أسبوعية للاتفاق على مبادئ مشتركة بحلول نهاية العام، وذلك لتوسيع نطاق التنسيق بينها الذي جعلها توجه ضربة لأردوغان في الانتخابات المحلية عام 2019.

وقال المحلل السياسي مراد يتكين "تجرب المعارضة في تركيا شيئا لم يجربه أحد من قبل هو الاتحاد في مواجهة الحكومة".